

الملك محمد الخامس

تجرى في نهمين للشؤون المصرية

(العدد ٢٦ «غير اعتيادي») يوم السبت غرة جمادى الثانية سنة ١٣٣٥ - ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ (السنة السابعة والثمانون)

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٧

قانون يربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٧

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

تقررت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩١٧ بمبلغ تسعة عشر مليوناً وخمسمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه مصرى (١٩,٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩١٧ بمبلغ تسعة عشر مليوناً وخمسمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه مصرى (١٩,٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى) على حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر بقصر هليوبوليس فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٢ مارس سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وزير المالية
يوسف وهبة

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء

تشرف اللجنة المالية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع ميزانية الحكومة العمومية عن سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ المالية :

إن الحرب التي ما زالت يرانها مستمرة في خلال السنة الماضية ، قد ضربت بطبيعة الحال على أفق القطر المصري حيايا دون كل ماعداها ، فكانت العامل المؤثر في مجرى الأحوال المالية : فقد جعل وادي النيل في مامن من عواقب الوقائع الحربية الوبيلة . وزاد الطلب في العالم على المواد الأولية ، ولا سيما المحصولات الزراعية التي امتاز بها القطر المصري ، وتمكنت أساطيل الحلفاء - رغم جميع مجهودات الأعداء - من صيانة حرية الملاحة التي لاغنى عنها . فنجم عن توافر هذه الأحوال أن العام الماضي كان بالحقيقة عام رخاء على مصر ، ولا ريب في أن ثروة القطر ، مع ما نشأ من المعاصب ، قد ازدادت من جزاء الحرب التي ألحقت أضرارا جسيمة بأقطار أخرى . وأسفرت هذه الأحوال عن زيادة واقرة في إيرادات الحكومة على تقدير الميزانية . فإن البلاد قد قامت بشقوات جمة من الخارج رغم ارتفاع الأسعار ، فكان الأيراد من الرسوم الجمركية ومن رسوم الدخان أوفر مما كان عليه في أي عام من الأعوام السابقة . وخلق إيرادات الأملاك الأميرية نفع غير يسير من جزاء الأسعار العالية التي بيعت بها محصولاتها . وتمت جباية الأموال في كل أنحاء القطر دون صعوبة . وأصدرت مبالغ كبيرة من النقود الفضية جنت الخزنة منها أرباحا بنسبة مقدارها ، وإن كان مثل هذا الربح يعد مؤقتا فقط كما سبقت الإشارة الى ذلك قبل اليوم . وجاء الأيراد الناتج من تشغيل النقود ، ومن الرسوم القضائية ، ومن السكك الحديدية ، فوق المأمول بكثير . وقد شملت الزيادة في الواقع جميع إيرادات الحكومة ، مانعنا الأيراد الناشئ من رسوم الموانئ والمنائر ، فإن القنات التي تعترض الملاحة وقلة السفن التجارية التي تطرق موانئنا قد أثرت فيه هذا العام ، كما أثرت فيه في العام الماضي ، ولا يرجى أي تحسن في هذا النوع من الأيراد قبل أن تضع الحرب أوزارها .

ونتيجة هذه العوامل المجتمعة أتت - دخل سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ المالية سيزيد على خرجها زيادة كبيرة ينتظر أن تكون موازية للزيادة التي حصلت في السنة التي قبلها .

وقد تقرر مشروع الميزانية لسنة ١٩١٧ - ١٩١٨ على الوجه الآتي :

جيب مصر	
الإيرادات	١٩,٥٢٥,٠٠٠
المصروفات	١٩,٥٢٥,٠٠٠

فميزانية هذه السنة تبلغ مبلغا ما وصلت اليه قط ميزانية من الميزانيات التي عرضت الى الآن على مجلس الوزراء ، وليس ذلك بالأمر الناتج عن زيادة فقط في مصروفات الحكومة وإيراداتها ، بل أيضا عن إدراج إيرادات ومصروفات انخرقت في الميزانية لأول مرة ، إجابة لما أبدته الجمعية التشريعية من الرغبة في ذلك .

الإيرادات

يتضمن الجدول الآتي بيان أهم الزيادات المتتطر حدوثها في أبواب الإيراد :

أموال الأقطان	٧٤,٠٠٠	جنيه مصري
الجمارك	٦٠٠,٠٠٠	
الرسوم القضائية والقيدية	١١٢,٠٠٠	
السكك الحديدية	٦٥٧,٠٠٠	
إيرادات الأملاك الأميرية والاجارات	١٠٧,٠٠٠	
الفوائد الناتجة من تشغيل القنود	٤٩٢,٠٠٠	
ضرب القنود الفضية	١٥٠,٠٠٠	
إيرادات غير اعتيادية	٣٤٣,٠٠٠	
إيرادات أخرى (يدخل في ذلك رسوم الخفر)	٧٦٨,٠٠٠	
	<u>٣,٣٠٢,٠٠٠</u>	

يطرح من ذلك نفص إيراد :

رسوم الدخان	٢٥٠,٠٠٠	جنيه مصري
البيانات والفتايات	٥٧,٠٠٠	
	<u>٣٠٧,٠٠٠</u>	
صافي الزيادة	<u>٣,٩٩٥,٠٠٠</u>	

سبب الزيادة في تقدير اموال الأقطان أن فيضان النيل جاء في العام الماضي حسنا جدا ، فلم تبق أراضي بدون رى ، ومن ثم لم يكن ما يدعو الى توقع إعفاء أرض من ضريبة مال الأقطان بسبب الشرىق .

ويمكن تقدير زيادة في الإيراد من الرسوم الجمركية بفضل ارتفاع سعر القطن وما نجم عن ذلك من ازدياد مقدرة البلاد على الشراء . ومع أن الإيراد من رسوم الدخان سيبلغ في السنة الجارية نحو ما من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ، فقد استنسى من باب الاحتراز أن يخفص تقدير هذا النوع من الإيراد لسنة ١٩١٧ بسبب المصاعب المحدقة بتجارة هذا العنصر في الوقت الحاضر . وينظر في باب الرسوم القضائية والقيدية أن تأتي الحكام المختلطة بزيادة إيرادات تنشأ على الأخص من ازدياد المعاملات الخاصة بالأقطان . أما في الحكام الأهلية فان دعاوى المطالبة بالديون قد تنصت عما كانت عليه في السنوات الأخيرة ، فلا ينتظر فيها زيادة في الإيراد . ولما مول أن تبقى إيرادات الأملاك الأميرية بزيادة ٨٤,٠٠٠ جنيه مصري ، حتى ولو نزلت أسعار القطن وسائر المحصولات نزولا كبيرا عما هي عليه الآن .

وبلغت الأرباح الناتجة عن تشغيل القنود مبلغا يسوغ إدراجها في باب خاص . وبعض الزيادة في هذا الباب ناشئة عن وفرة المبالغ التي تحت تصرف الحكومة من المال الاحتياطي ومن رصيده خزائنها ، والبعض الآخر ناشئ عن أرباح الحكومة من أوراق "البكنوت" التي يصدرها البنك الأهلي المصري بسعر الزامي .

أما تقدير الإيرادات غير الاعتيادية ببلغ وافر فراجع الى أحوال لن تتجدد في سنة أخرى ؛ وذلك لأنه اذا استثنينا المبلغ الخمن تحصيله من مبيع الأملاك الأميرية ، وقدره ٦٢,٠٠٠ جنيه مصري ، يتضح أن مبلغ الـ ٣,٩٢,٠٠٠ جنيه مصري المدرج في الميزانية ناتج من إضافة المتجدد في السنوات الماضية من احتياطي قنود الخفر ومن إضافة الرصيد الباق من حساب نزع ملكية أقطان لأعمال الرى الى إيرادات سنة ١٩١٧-١٩١٨ المالية . ومما يجب

الإشارة اليه ان إدخال هذين النوعين من الإيراد في الميزانية - وهو من الأمور العارضة - لا يدل على زيادة في موارد الحكومة ، لأن هذه المبالغ موجودة من قبل ، وهي إنما تدخل في إيرادات هذه الميزانية بمقتضى عملية حسابية ليس إلا ، ولا تدل على شيء سوى أنها ساعدت على توازن ميزانية سنة ١٩١٧ فأغنت عن أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العمومي بمقدار تلك المساعدة .

وهناك بابان للإيراد أقل أهمية مما تقدم يدر ذكرهما بنوع خاص : الأول إيراد قلم دمنة المصوغات ، فإن المنتظر أن يرتفع من ٣٠٠٠ جنيه مصرى الى ١٠٠٠٠ جنيه مصرى ؛ وهذه الزيادة ناشئة عن قانون دمنة المصوغات الجديد الصادر في هذه السنة . بيد أن أهمية هذا القانون ليست في الإيراد الذى يعود للحكومة ، إذ إن المصروفات الإدارية تستغرق منه قسماً كبيراً ، ولكن أهميته في الحماية من النشر التى يضمنها لطبقة من الأهلين اعتادت أن تذخر ما تقتصده ، في شراء الحلى الذهبية .

أما باب الإيراد الثانى ، فهو رسم الدمنة الحديدية على قوترات القطن الذى تقرر بموجب المرسوم السلطانى الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ ، وهو مقدر بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى ضمن الباب ٥ من الميزانية ، وكان المأمول أن يأتى بإيراد أوفر من ذلك ، ولكن الحالة الدقيقة السائدة في أسواق المضاربة أفضت الى انقاص عدد المعاملات والى عدم تحقيق آمال الحكومة من هذا التيبيل .

المصروفات

تكاد توجد زيادة كبيرة في ربط المصروفات لكل مصلحة من المصالح الأميرية إلا ما قل منها ، والنصيب الأوفر من هذه المصروفات الجديدة خاص بأعمال إدارية ، لأنه بسبب استحالة الحصول على المهمات من الخارج أو بسبب الأسعار الفاحشة التى تحول دون الشراء عند استطاعة الحصول على هذه المهمات ، لم يزل من المتيسر أو من المناسب تخصيص مبالغ للأعمال الجديدة إلا لما تقتضى به الضرورة القصوى ، ومع ذلك فقد زيدت الاعتمادات المربوطة لهذه الأعمال فبلغت ١٠٠٧٣٠٥١٥ جنينها مصرى ، مقابل ٧٤٤٠٩٣٠ جنينها مصرى في العام الماضى . ويجب أن يضاف الى ذلك المبلغ نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه مصرى لمصروفات مدرجة في ميزانية وزارة الحربية الاعتيادية لتكاليف تجديد سلاح الجيش ، وهذه التكاليف لا يمكن اعتبارها من المصروفات التى تتجدد .

والعامل الأثرى في زيادة المصروفات ، ارتفاع أسعار جميع التوريدات والتجهيزات والمهمات العمومية وعلى الأخص ما يستورد منها من الخارج ، ويمكن على وجه اجمال تقدير الزيادة الناشئة في المصروفات عن هذا السبب بمبلغ يزيد على ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى . منه ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى للفحم اللازم للسكك الحديدية فقط . وقد أدرج في الميزانية ما يلزم من المصاريف الادارية لمديرية "دارفور" التى تم الاستيلاء عليها في خلال السنة . وما عدا ذلك ، فقد رأى من الحكمة ربط اعتمادات وافرة لصيانة المباني والطرق والجسور الخ لثلاثى ما قد تطرق اليها من التلف بسبب الاقتصاد الاضطرابى في السنين الماضيتين . وقد اقتصر في ذلك على ما تيسر عمله دون تحمل مصاريف باهظة يجلب منسحات من الخارج . وانفتح أيضا مكان منع بعض ترفيات وزيادة ما هيأت للوطنين والمستخدمين الذين كادوا يجرمون من ذلك تماثما في العامين الماضيين .

وفي الملاحظات الآتية بيان اجمالى عن أهم التعديلات في أبواب الميزانية وقصودها :

وزارة المالية (إدارة العموم) :

في ميزانية إدارة العموم زيادة قدرها ١٦,٩٠٠ جنيه مصرى ، منها : ١١,٦٠٠ جنيه مصرى في مربوط التوريدات العمومية بسبب ارتفاع الأسعار وبسبب ادراج اعتماد قدره ٥,٠٠٠ جنيه مصرى لدفع ثمن توريدات أوصى عليها في سنة ١٩١٦ ولا يتم تسليمها إلا في خلال سنة ١٩١٧ .

وقد زيد مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصرى لزيادة المساهيات وعدد المستخدمين ، ولأجل مرتبات التمويض المنوطة للفتشين بموجب قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ ؛ على أن التخفيض الذى جرى في مربوط بنود أخرى قد عوض بعض هذه الزيادة .

أما الاعتمادات الخاصة بإدارة عموم الأموال المتزرة فقد أدرجت في فعل على حدة في ميزانية سنة ١٩١٧ ، بعد أن كانت مدرجة حتى الآن ضمن اعتمادات الإدارة العامة .

مصلحة المساحة :

جرى نقل جديد في الاعتمادات من ميزانية الري الى ميزانية المساحة ؛ ويبلغ مجموع هذه الاعتمادات ١١,٤٦٠ جنينها مصرى ، وهى تتعلق بالمصروفات الخاصة بخدمة نزع ملكية الأقطان وتحديد ترع الري التى أُلحقت بهذه المصلحة ابتداء من أول سنة ١٩١٥ السابقة . على أن فصل مصلحة المناجم عن ميزانية المساحة فعنى بأخذ مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه مصرى من هذه الميزانية .

ويقطع النظر عن الاعتمادات المتقولة وعن اعتماد اضافى قدره ٣,٠٠٠ جنيه مصرى فتح في خلال السنة على أثر إصدار القانون الجديد الخاص بدمج المصوغات ، يوجد في ميزانية المساحة زيادة قدرها ٦٤٨ جنينها مصرى ناشئة عن فتح اعتماد قدره ١,١٠٠ جنيه مصرى لمنع زيادة ماهيات ، وقد تموض بعض هذا المبلغ بتخفيض اعتمادات أخرى خاصة بمصروفات متنوعة .

الأملاك الأميرية :

نشأ عن القانون الجديد الخاص بإعادة دودة القطان ، وعن توسيع نطاق الأقطان التى تتولى المصلحة زراعتها بنفسها ، زيادة في مربوط للأشغال الزراعية تبلغ ٣,٧٠٠ جنيه مصرى . وقد ربط فوق ذلك مبلغ ١,٣٠٠ جنيه مصرى لمنع زيادة ماهيات ولزيادة عدد المستخدمين . وهناك زيادات أخرى في مربوط لبعض المصروفات ؛ ولكن التخفيض الذى أجرى في مصروفات أخرى قد عوضها وزاد عليها ؛ حتى أن صافى الزيادة في ميزانية الأملاك الأميرية لا يتجاوز ٤,٨٠٠ جنيه مصرى تقريبا .

الجمارك :

إن زيادة الـ ٥,٧٠٠ جنيه مصرى في ميزانية هذه المصلحة ناشئة لفاية ٣,٧٠٠ جنيه مصرى عن إعادة بعض الوظائف الملقاة في سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ ، رغبة في منح بعض ترقية وزيادة عدد المستخدمين . أما باقى الزيادة فنشأت على الأخص عن زيادة ماهيات المستخدمين من الدرجة الأخيرة والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وزيادة مربوط للعمال باليومية ؛ وبعض هذه الزيادة الأخيرة ناشئ عن رفع أجره العمال .

خضرة السواحل :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها ٤,٧٠٠ جنيه مصري تقريبا ، ومعظمها في المربوط للأعمال الجديدة ؛ هذا بقطع النظر عن مبلغ ٥٨٤ جنينا مصرياً نقل الى ميزانية الجمارك وميزانية الليانات والفنارات .
ونجح عن وضع منطقة جديدة من بحيرة المنزلة تحت مراقبة مصلحة خضرة السواحل نفقات اضافية قدرها ١,٣٠٠ جنيه مصري . ولكن في زيادة الايراد الناتج من مبيع البردى ومن مصابيد الأسماك ما يحوض هذه الزيادة ويزيد .

البوستة :

في ميزانية هذه المصلحة زيادات شتى ، منها : ١,٦٤٠ جنينا مصرياً لتوسيع نطاق العمل ؛ و ٦,٧٠٠ جنيه مصري لمنح زيادة ماهيات وزيادة عدد المستخدمين ؛ و ١,٤٠٠ جنيه مصري لمباريف الانتقال وبدل السفرية للقيام بالنفقات الاضافية الناشئة عن تنفيذ الاثعة الجديدة ولاعادة التفتيش الى القاعدة التي كان عليها قبل الحرب .
أدرجت كذلك زيادات أخرى بسبب ارتفاع سعر أصناف المخازن . ولكن تخفيض الاعتمادات الخاصة بنقل الارشالات البريدية يعوض هذه الزيادة ويزيد . بيد أن هذا التخفيض لا يعد اقتصاداً حقيقياً لأنه يقابله تخفيض آخر في الايرادات . وعليه ينبغي أن يعد تخفيض الـ ٤,٠٠٠ جنيه مصري في ميزانية البوستة اقتصاداً ظاهرياً فقط .

الليانات والفنارات :

فصل القسم الفني الخاص بالموانئ من هذه المصلحة ، وتآلف منه قسم جديد تابع لوزارة الأشغال العمومية . وعلى أثر هذا الفصل ، وبسبب نقل اعتماد ٤٢٢ جنينا مصرياً من المربوط لخضرة السواحل ، أصبح مربوط ميزانية الليانات والفنارات لسنة ١٩١٦ - ١١٤,١٠٥ جنيهات مصرية بعد أن كان ١٤٨,٩٠٢ جنيه مصري .

أما زيادة الـ ٩,٣٠٠ جنيه مصري في ميزانية هذه المصلحة فناشئة معظمتها عن زيادة المربوط للتوريدات العمومية ، وعن إدراج اعتماد قدره ٢,٣٠٠ جنيه مصري لأعمال جديدة جزئية . وقد خصص أيضاً مبلغ ٨٠٠ جنيه مصري لمنح زيادة ماهيات وأجر .

مصالح أخرى تابعة لوزارة المالية :

يُقصَد بهذه المصالح مصلحة الاحصاء ، ومصلحة المناجم والحاجر ، والمطبعة الأميرية ، وقافلة مكة والمدينة .
وفي ميزانية هذه المصالح زيادة نحو ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري ، منها : ٩,٢٠٠ جنيه مصري لمصلحة الاحصاء لمواصلة أعمال التعداد العام ؛ و ١٨,٠٠٠ جنيه مصري للمطبعة الأميرية للقيام بزيادة النفقات الناشئة عن ارتفاع أسعار التوريدات العمومية ، ومنح زيادة ماهيات وزيادة المستخدمين ؛ و ٢,٧٠٠ جنيه مصري لمصلحة المناجم والحاجر التي فتح لها اعتماد قدره ٢,٩٠٠ جنيه مصري تقريبا لإنشاء نفق تحت خط سكة حديد حلوان يشمل بالحاجر .

وقد وضعت المطابع المنصوصة التابعة لبعض المصالح تحت مراقبة المطبعة الأميرية ، فزاد المربوط لميزانيتها بسبب نقل الاعتمادات الخاصة بتلك المطابع اليها .

وزارة المعارف العمومية :

في ميزانية هذه الوزارة زيادة ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري ، بصرف النظر عن اعتماد ٤٢٦ جنينا مصرياً نقل الى المطبعة الأميرية . ومن هذه الزيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري خاص بالماهيات والأجر والمرتببات ؛ و ٩,٥٠٠ جنيه مصري للأغذية والملبوسات ، و ٧,٨٠٠ جنيه مصري للتوريدات العمومية ، و ٣,٤٠٠ جنيه مصري للاعانات .

وهذه الزيادة في النفقات ، التي يمؤض جزءا منها زيادة الإيرادات ، ناشئة من جهة عن ارتفاع الأسعار وعن العودة الى توريد الكتب والمهمات المدرسية للدارس الحرة والمدارس التابعة لمجلس المديرية ، ومن جهة أخرى عن برنامج التعليم الذي يتضمن انشاء فصول جديدة في مدارس المعلمين والمعلمات والمدارس الثانوية ، وفتح مدرستي البنات في الاسكندرية والقاهرة ، وتحويل مدرسة التدبير المنزلى في دمياط الى مدرسة ابتدائية ، وزيادة طلبة الارسالية في أوربة .

وزارة الداخلية :

في ميزانية ادارة العموم والأقسام التابعة لها زيادات يبلغ مجموعها ٤٣,٤٠٠ جنيه مصرى ، فان العودة الى تسفير الحج يقضى باعادة اعتماد ٤,٦٠٠ جنيه مصرى لمصاريف المهاجر الصحية والطور التي كانت قد ألغيت في سنة ١٩١٦ ، كما أنه نتج عن انشاء أربعة مجالس محلية جديدة مصروف قدره ٣,٣٠٠ جنيه مصرى ، وعن تنفيذ اللائحة المحددة الخاصة بتسجيل الخدم مصروف يبلغ ٢,١٠٠ جنيه مصرى

وزاد المربوط لقسم الأمراض العقلية ٩,٨٠٠ جنيه مصرى ، منها : ٢,٠٠٠ جنيه مصرى لمنع زيادة ماهيات وزيادة عدد المستخدمين ؛ و ٧,٨٠٠ جنيه مصرى للمصروفات المتنوعة التي زادت على الأخص بسبب ارتفاع سعر القمح والأغذية والملبوسات .

ويبلغ مجموع الاعتمادات المدرجة للأعمال الجديدة الخاصة بالبلديات والمجالس المحلية ٤٣,٤٠٠ جنيه مصرى بزيادة ١٧,٩٠٠ جنيه مصرى على مربوط سنة ١٩١٦ .

أما باقى زيادة ٤٣,٤٠٠ جنيه مصرى التي سبقت الإشارة اليها ، أى ٥,٨٠٠ جنيه مصرى فانه قيمة المخصص في ادارة العموم لزيادة المساهيات وعدد المستخدمين ، ولزيادة المصروفات المتنوعة الناشئة خصوصا عن ارتفاع الأسعار . وقد قضى ازدياد احتياجات مصلحة الصحة وارتفاع الأسعار بزيادة ٥٢,٠٠٠ جنيه مصرى للتوريدات العمومية ؛ وربطت اعتمادات يبلغ مجموعها نحو ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى لزيادة المساهيات وعدد المستخدمين ، ورفع أجر العمال باليومية في مصلحة الرش والكنس بالقاهرة . وهناك أيضا زيادات أخرى تبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئة عن ازدياد المصروفات المتنوعة كالتى تتعلق بالأغذية والتحوطات الصحية في المساجد الخ . فيكون مجموع الزيادة في ميزانية مصلحة الصحة العمومية حوالى ٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفي ميزانية مصلحة السجون زيادة قدرها ٥٤,٢٠٠ جنيه مصرى منها مبلغ ٣٤,٣٠٠ جنيه مصرى زيد خصوصا بسبب ارتفاع أسعار الوقود والملبوسات والأغذية ، وبسبب انشاء أوردى في الزيتون ؛ ومبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصرى مطلوب لمصاريف المسجونين الذين يشتغلون في السودان ؛ أما باقى الزيادة ، وهو ٣,٩٠٠ جنيه مصرى فخاص بمنح زيادة ماهيات وزيادة عدد المستخدمين وتنظيم مخزن عمومى .

وزارة الحفائية :

في ميزانية هذه الوزارة زيادة تبلغ نحو ١٢,٦٠٠ جنيه مصرى ، بقطع النظر عن اعتماد ١,٥٦٨ جنيها مصرى نقل من ميزانية المديرية والمحافظات عما يخص مصروفات المجالس الحسبية ؛ وهذه الزيادة تتناول على الأخص المساهيات والأجر ، فان معظمها ناشئ عن رفع أجر العمال باليومية في المحاكم الأهلية ، وعن الزيادات التدريجية في ماهيات مستخدمى الدرجة الأخيرة ، وعن ادراج اعتماد ٣,٦٠٠ جنيه مصرى للسنيين وظيفية التي وائق مجلس الوزراء على انشائها للمجالس الحسبية .

وزارة الأشغال العمومية :

قُضت اعتمادات إضافية لهذه الوزارة في خلال السنة المالية يبلغ مجموعها ١٩٠,٤٤٢ جنيها مصريا ، وتُقل مبلغ ١١,٤٦٠ جنيها مصريا من مربوط مصلحة الري الى ميزانية مصلحة المساحة عما يخص مصروفات خدمة نزع ملكية الأقطان وتحديد ترع الري ، كما أنه زيد على ميزانية القسم الميكانيكي مبلغ ١,٦٠٨ جنيهات مصرية مأخوذة من اعتمادات البوليس لمصاريف صيانة السيارات الخاصة بالمديريات . فعلى أثر هذه التعديلات وبعد إلحاق قسم الموانئ الفني بوزارة الأشغال العمومية لا يظهر في ميزانية هذه الوزارة إلا زيادة ٣٢٩,٠٠٠ جنيه مصري تقريبا ، مع أن الزيادة تبلغ في الحقيقة ٥١٩,٠٠٠ جنيه مصري .

وهذه الزيادة في المربوط تناول بوجه عام الاعتمادات الممنوحة للأعمال الجديدة والمساكن والمصاريف الصيانة ، والقسم الأوفر منها خاص بمصلحة الري ، فإن الاعتمادات لأعمالها الجديدة بما في ذلك مناخرات ثمن الأراضي تستغرق ٣٤٠,٠٠٠ جنيه مصري من الزيادة ، وأعمال الصيانة ٣٢,٠٠٠ جنيه مصري ، ومربوط المساكن ١٣,٠٠٠ جنيه مصري .

وتقتصر الزيادة في مربوط قسم المسكن على نحو ١٥,٠٠٠ جنيه مصري ، ومظلمها خاص بمصاريف الصيانة . وتبلغ الزيادة في القسم الميكانيكي ١٢,٠٠٠ جنيه مصري منها ١٠,٩٠٠ جنيه مصري ، لتحويل طلبات الري ليتيسر ادارتها بزيت الوقود بدلا من النجم .

وزيد على ميزانية التنظيم حوالي ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري ، منها : ١٠,٥٠٠ جنيه مصري لمصاريف صيانة طلبات الجزيرة والجزيرة ، و ١٥,٤٠٠ جنيه مصري للأعمال الجديدة ، و ٨,٦٠٠ جنيه مصري لرفع أجور العمال باليومية ، و ١,٤٠٠ جنيه مصري لزيادة عدد المستخدمين وماهياتهم ، و ٩,١٠٠ جنيه مصري لصيانة شوارع القاهرة .

ومن زيادة الـ ٥٩١,٠٠٠ جنيه مصري المذكورة آنفا مبلغ ٤,٧٠٠ جنيه مصري للأعمال الجديدة الخاصة بقسم الموانئ الفني ، وباقى الزيادة موزع بين مصلحة التجارى التي زيد مبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه مصري على المربوط لأعمالها الجديدة ، ومبلغ ١٢,٧٠٠ جنيه مصري لمصاريفها الخاصة بالصيانة ، وبين قسم الطرق الرئيسية الذى زيد على مربوطه ١٣,٠٠٠ جنيه مصري للمساكن والأعمال الجديدة ومصاريف الصيانة والمعروضات المتنوعة .

وزارة الزراعة :

قضت الأعمال الخاصة بإعادة دودة القطن بفتح اعتماد اضافى في خلال السنة قدره ١٧,٠٦٠ جنيها مصريا ، وتقل مبلغ ٥٠٤ جنيهات مصرية من ميزانية وزارة الداخلية ، فأصبح المربوط لوزارة الزراعة سنة ١٩١٦ : ١٢١,٣٥٠ جنيها مصريا بعد أن كان ١٠٣,٧٨٦ جنيها مصريا ، ولذلك يظهر أن في ميزانية سنة ١٩١٧ زيادة قدرها ٢٨,٩١٠ جنيهات مصرية .

عل أن هذه الزيادة في الحقيقة تبلغ ٤٦,٠٠٠ جنيه مصري ، منها : ٢٤,٧٠٠ جنيه مصري للنفقات الاضافية التي تقتضيها الخاصة بإعادة دودة القطن ، و ١٦,٠٠٠ جنيه مصري لتجارب متعلقة باستخراج مواد حطب القطن . ٥,٣٠٠ جنيه مصري لزيادة المساكن وتوسيع نطاق أقسام الوزارة المختلفة .

السكك الحديدية والتلغرافات :

إن الارتفاع المتواصل في أجر الشحن وسعر الفحم يبدو تأثيره على الأخص في ما يتورده مصلحة السكك الحديدية . وعليه فقد ربط في ميزانيتها زيادة مصروف من هذا القبيل تبلغ حوالي ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري . أما باقى الزيادة

الظاهرة في ميزانية هذه المصلحة فناشئ على الأخص من زيادة المربوط للمساكن والأجر ، ومن إدراج اعتماد ٢٦٣,٠٠٠ جنيه مصري لشراء عربات لنقل البضائع ، وقد عوّض تخفيض المربوط للأعمال الجديدة قسماً من هذا الاعتماد .

خدمة الإدارة والتحصيل في الأقاليم والمحافظات :

تشتمل هذه الميزانية على فرع جديد وهو خدمة الخفر التي ستلحق إيراداتها ومصروفاتها بميزانية الحكومة العمومية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩١٧ بدلا من أن تبقى في حساب خاص .
ويقتضى ذلك بادراج اعتماد ٧٢٢,٠٠٠ جنيه مصري لمصروفات هذا الفرع يكاد يعوّض بكامله زيادة المتحصل من رسوم الخفر الى الإيرادات ، وبإلغاء مبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه مصري من ميزانية المديرية والمحافظات ، حيث كان مدرجا بصفة اعانة تدفعها الحكومة لخدمة الخفر .
وفي ميزانية خدمة الإدارة والتحصيل زيادة قدرها ٤٧,٠٠٠ جنيه مصري بقطع النظر عن هذا التمدد وعن نقل بعض اعتمادات ، ومن هذه الزيادة مبلغ ١٣,١٠٠ جنيه مصري لمربوط المديرية والمحافظات ، ومبلغ ٣٣,٩٠٠ جنيه مصري لمربوط خدمة البوليس .
ومعظم زيادة الـ ١٣,١٠٠ جنيه مصري مطلوب لاحصاء وتمين المباني . ولتنظيم خدمة التحصيل في مدينة القاهرة .
ولزيادة عدد المستخدمين وماهياتهم .
أما زيادة المربوط لخدمة البوليس فخاصة بوجه عام بالملبوسات خصوصا بسبب ارتفاع الأسعار . وبالمساكن والأجر والمرتببات رغبة في تعديل درجات الضباط الأوروبيين والكونسبلات ، وزيادة عدد المستخدمين التي قضى بها خصوصا انشاء قلم تسجيل الخدم ، واستبدال قسم من المقترعين في بلوك الخفر بمتطوعين .

وزارة الحربية :

ان زيادة الـ ٣٩٦,٠٠٠ جنيه مصري المدرجة في ميزانية هذه الوزارة ناشئ معظمها عن المصروفات العسكرية لمديرية دارفور . وعن التعديلات المنوية في تسليح الجيش ، وعن تعزيز فرقة المجانة .

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩١٧ الامضات :

يوسف وهبه

أنسدى

باترسن

الإيرادات

نوع	ميزانية سنة ١٩١٧	ميزانية سنة ١٩١٦	فروق		مجموعات سنة ١٩١٥
			زيادة	نقص	
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ أموال مقررة	٥٥٨٣٠٠٠	٥٥٠٩٠٠٠	٧٤٠٠٠	—	٥٥٩٤٣١٤
٢ الجمارك	٤٢٠٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	—	٣٨٣٠١٢٨
٣ رسوم اللجان والفنارات	١٠٣٠٠٠	١٦٠٠٠٠	—	٥٧٠٠٠	١٥٠١٧٥
٤ معابد الاسماك	٣٦٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٠٠٠	—	٣٤٣١٤
٥ الدفعة	٦٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	—	٤٠١٣٠
٦ رسوم دفعة المصوغات	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	—	٣٥٠٢
٧ الرسوم القضائية والتيدية	١٣٩٠٠٠٠	١١٧٨٠٠٠	١١٢٠٠٠	—	١٢٣٧٥٣١
٨ سكن الحديد	٤٠٥١٠٠٠	٣٣٩٤٠٠٠	٦٥٧٠٠٠	—	٣٧٢٤٣٤٨
٩ التفرقات	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠	—	—	١٦٧٩٣١
١٠ البوستة	٣١٧٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	١٥٠٠٠	—	٣٠٠٧٦١
١١ الأملاك الأميرية	٧٥٠٠٠٠	٦٤٣٠٠٠	١٠٧٠٠٠	—	٨١٠٨٤٨
١٢ بدل الخدمة العسكرية	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	—	—	٨٦٢٤٠
١٣ رسوم خفر	٦٦٤٠٠٠	—	٦٦٤٠٠٠	—	—
١٤ المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٣٤٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	١٣٧٤١٦
١٥ الأرباح الناتجة من تشغيل القود	٩٥٠٠٠٠	٤٥٨٠٠٠	٤٩٢٠٠٠	—	٣٩٠٧٥٦
١٦ إيرادات ورسوم متنوعة	٧٦٥٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	١٠٣٨٩٠٠
١٧ إيرادات غير اعتيادية	٣٩٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	—	٣٢٢٢٢٤
— المأخوذ من الاحتياطي العمومى	—	١٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠	—
الجملة	١٩٥٣٥٠٠٠	١٦٦٣٠٠٠٠	٣٠٥٢٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٧٧٥٩٤١٨

المصروفات

باب	ميزانية سنة ١٩١٧	ميزانية سنة ١٩١٦	فروق	
			زيادة	تخفيض
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	٣٥٤٠١١	٣٤١٣٣٠	١٢٦٨١	—
٢	٨٩٧٢	٩٠٦٨	—	٩٦
٣	٣٦٦٥٠	٣٦٩١٣	—	٢٦٣
٤	٩٧٢٤	٩٣٤٠	٣٨٤	—
٥				
	ديوان العموم	٢٣١٤٨٢	٢١٤٥٦٢	١٦٩٢٠
	الاموال المقررة	٢٨٨٧٠	٢٨١٥١	٧١٩
	المساحة	١٦٩٩٣٤	١٦٩٣٨٦	٥٤٨
	الأملاك الأميرية	٢٩٦٧٧٨	٢٩١٩٤٨	٤٨٣٠
	إسراك	١٥٣٧٤١	١٤٧٩٨٥	٥٧٥٦
	خزف السواحل	١٩١٧٠١	١٨٧٠٣٥	٤٦٦٦
	سيرة	٢٢٢٨١٩	٢٢٧٩٢٣	—
	البيوت والنسارات	١٢٣٤١٩	١١٤١٠٥	٩٣١٤
	الاقسام الأخرى	١٦٤٠٩٢	١٢٢٨٦٦	٤٠٢٢٦
٦	وزارة المعارف العمومية :			
	ديوان العموم وتنظيم العام	٢٧٧٥٩٢	٢٢٧٦١٥	٤٩٩٧٨
	تنظيم الفن والصنائع والتجاري	٩٠١٦٥	٨٥٠١٥	٥١٥٠
٧	وزارة الداخلية :			
	ديوان العموم	٤٢٩٧٦٨	٢٩٦٣٥٢	٤٢٤١٥
	مصلحة الصحة العمومية	٤٥٩٨٦٦	٢٨٥٢٨١	٧٤٥٨٥
	السجون	٢٤٦٨٢٤	١٩٢٦٢٠	٥٤٢٠٤
٨	وزارة الحفائضية :			
	ديوان العموم	٢٩٧٧٧١	٢٩٣٤٠٠	٤٣٧١
	الحاكم المختطة	٣٠٧٤٦٨	٢٠٤٦١١	٢٨٥٧٧
	الأطية	٤٠٠٤١٥	٢٩٣٠١٠	٧٤٠٠٥
	الشرية	٧٩٨٦٥	٧٨١٠٥	١٧٦٠
	الاقسام الأخرى	٢٢٢٥٩	٢٢٠٧٥	١٨٤
٩	وزارة الأشغال العمومية :			
	ديوان العموم	٥٠٥٥٤	٥٢٨١٢	—
	أرض	١٥٤٧١٢٦	١٢١٢٠٨٦	٣٣٥٠٤٠
	الميناء	١٤٦٨٩٤	١٢٦٠١٩	١٠٨٧٥
	التنظيم الميكانيكي	١١٦٢٦٤	١٠٤٢٦٨	١١٩٩٦
	تنظيم القاهرة	١٩٢٧٨٢	١٧٤٠١٢	١٩٧٧٠
	مصلحة الميناء	١٦٢٤١٨	١٢٢٨٧٨	٤٠٥٤٠
	الاقسام الأخرى	١٤٢٦٢٠	١٢٩٤٢٦	١٢١٩٤
١٠	وزارة الزراعة :			
	١٥٠٢٦٠	١٢١٣٥٠	٢٨٩١٠	—
١١	السكك الحديدية والتلفرافات :			
	السكك الحديدية	٢٧١٠٢٨٧	٢٨٠٨٠٨٠	٩٠٢٢٠٧
	التلفرافات	١٢٧٠٦٢	١٢٢٤٠٩	٤٦٥٤
١٢	الأقاليم والمحافظات :			
	خدمة الإدارة والتعمير	٤٥٢٧٢٩	٤٩٢٠١٩	—
	البريد	٥١٦٣٨٤	٤٨٢٤٨٤	٣٣٩٠٠
	الخزف	٧٢١٩٩٠	—	٧٢١٩٩٠
١٣	مصروفات عسكرية :			
	وزارة الحربية	١٢٩٠٢٧١	٩٩٤٦٤١	٢٩٥٧٣٠
	الجيش البريطاني بمصر	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	—
١٤	منع تجارة الرقيق :			
	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—
١٥	معاشات ومكافآت :			
	٧٢٩٥٣٦	٧٢٢٢٣٥	—	٢٧٩٩
١٦	الدين العمومي :			
	٤٦٠٥٣٥٤	٤٦٠٤٠٦١	١٢٩٢	—
١٧	مصاريف غير منظورة :			
	٣١٩٠١	٢٤٧٧٤	—	٢٨٧٢
	١٩٥٢٥٠٠٠	١٦٨٤٠٤٥١	٢٧٣٦٢١٢	٥١٦٦٢

* أصل وطلب ميزانية سنة ١٩١٦ : ١٦٥٦٣٠٠٠٠ جنيه مصري ضم اليه قيمة اشتراكات إضافية وخدمات، زيادة ٢١٠٤٥١٠٠ جنيه مصري فيكون المجموع ١٦٨٤٠٤٥١٠٠٠.